سبل وافاق التعاون والتكامل الاقتصادي لمعالجة مشكلة المياه بين دول حوض وادي الرافدين

د. سهام الدين خيري * د. إقبال هاشم *

مقدمة

بعد ان كان العراق يعانى كثيرا من ويلات فيضان نهري دجلة والفرات وما أصاب أهله وأرضه وخيراته من دمار كبير واخرها كان فيضان عام 1954الذي ترك الأثر السيئ في ذاكرة وتاريخ هذا البلد، فقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين قيام كل من تركيا وايران وسوريا بإنشاء العديد من السدود والخزانات المائية على روافد نهري دجلة والفرات والانهار الاخرى المشتركة ، مما أدى إلى حصول انخفاض كبير في كميات المياه التي تدخل الى العراق وادى ذلك الى حدوث كوارث زراعية ودفع المنطقة إلى حافة الاحتراب العسكري(مثلما حصل بين سوريا والعراق في عام 1975) ،ولان سبب ذلك يعود الى ان 65%من مياه نهر دجلة تأتي من تركيا وأيران و97%من مياه الفرات تأتي من تركيا وسوريا ولان الاحتياج المائي للقطر حالياً هو بحدود50 مليارم3 سنويا ، وهو آخذ بالزيادة بسبب زيادة السكان وكذلك الحال لباقي دول الحوض، ولكون العلاقات السياسية والاقتصادية لم تأخذ دورها المطلوب في ربط مصالح دول الحوض بالاتجاه الذي يمنع مبدأ الاستحواذ على هذه الثروة المشتركة بل ان العكس هو الذي حصل طيلة سنين القرن العشرين الامر، الذي ادى الى قيام معظم دول الحوض للاستحواذ والسيطرة التامة على كميات المياه المتكونة في أقطارها ، وان بعض الدول المعنية اخذت تصرح رسميا من إن المياه هي ملك لها كما هو حال النفط ملك للدول النفطية.

ولكون السدود التي تم إنشاؤها و الاخرى قيد الإنشاء في تركيا سوف تمكن من خزن نسبة كبيرة من المتكون المائي المتولد في اراضيها وبطاقة تزيد عن 93 مليار م^3 فان العراق سيواجه مشاكل خطيرة لا يمكن تصور ابعادها فيما اذا استمر الحال على ماهو عليه الان . ومما زاد في تعميق المشكلة هو تعرض منطقة الشرق الاوسط ومنذ عشرة سنوات خلت إلى مواسم جفاف وانحباس مطري متكرر

* مدرس مساعد /الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد /قسم الاقتصاد

ساهمت بشكل مباشر في استنفاذ جزء مهم من الخزين المائي في العراق .
أمام هذا الموقف المهم تم اعداد هذا البحث بثلاثة فصول، تم في الفصل الاول منه إلقاء الضوء على امكانيات العراق المائية والتسلسل التاريخي للمشكل المائي والعوامل المساعدة في زيادة المشكلة وعرض بعض بنود القانون الدولي الخاصة بتنظيم وقسمة مياه الانهارالدولية، وفي الفصل الثاني تم بحث الواقع الحغرافي والاقتصادي والتكنولوجي والاحتياج المائي المستقبلي لدول الحوض، وفي الفصل الثالث منه تم بحث سبل وافاق التعاون والتكامل الاقتصادي لمعالجة مشكلة المياه بين دول الحوض من اجل بناء علاقات تعاون اقتصادي متينة او شراكة اقتصادية او اقامة تكتل او مجلس تعاون اقتصادي باتجاه ربط المصالح المشتركة لتساهم في الوصول الى ابعاد مناخ الاستحواذ وتحقيق قسمة عادلة للمياه بين دول الحوض وضمان الامن المائي للجميع على المدى الطويل.

اهمية البحث

لما كان لموضوع المياه ابعادا اقتصادية وان الدول المجاورة تسعى للاستحواذ على مصادر المياه ولاقتراب تركيا من انجاز تنفيذ كافة سدود مشروع (الغاب) التي تم انشاؤها لاستثمار نسبة كبيرةمن مياه دجلة والفرات في اراضيها، وعدم رغبتها في الوصول الى قسمة عادلة مع باقي دول الحوض وصدور تصريحات علنية متكررة من بعض المسؤلين الاتراك تدعو لمقايضة المياه بالنفط كما شرع الجانب الايراني في قطع امدادات بعض مياه الانهار الورادة الى المناطق الشرقية من البلد ولحصول مواسم جفاف وانحباس مطري متكرر في العراق، ولعدم جدوى الوسائل السياسية والفنية المتخذة لتثبيت حقوق العراق الكاملة في المياه كونه دولة ممر ومصب لنهري دجلة والفرات. ولما كان للموضوع ابعاداً اقتصادية واستراتيجية يمكن استخدامها بشكل فعال في معالجة المشكل المائي فقد جاء هذا البحث ليلقي الضوء على تلك المعالجات *.

*خلال زيارة السيد رئيس جمهورية تركيا الى العراق في بداية عام 2009 ذكر الاعلام بأنه وعد بمضاعفةحصة العراق المائية من مياه النهرين .وان صحت هذه المعلومات فان مثل هذه الحالاتسبق وان حصلت عدة مرات سابقاً حيث تبقى مسألة المياه مسألة ستراتيجية وتخضع لاعتبارات المنافع الشتركة والمصالح الوطنية ويجب بناؤها بدقة وعلى اسس متينة ودقيقة.

فرضية البحث

معالجة السلوك البراغماتي الذي تمارسه تركيا وايران وسوريا ازاء مسألة الاستحواذ على موارد المياه بحاكمية ظرف جغرافي معين قد يفضي الى خيارات مستقبلية بديلة تتراوح بين نشوب حروب محتملة او التأسيس لقيام تكتل اقتصادي كحل بديل اكثر عقلانية ،ولما كانت الاهداف المتوخاة من اقامة السدود والخزانات في اعالي الانهار ومنع جريانها الى باقي دول الحوض هي اهداف اقتصادية بحتة ، ولامتناع تركيا من اقتسام المياه وفق بنود القانون الدولي ، ولوجود حقوق تاريخية ووطنية مكتسبة للجميع في مياه النهرين، وكذلك الحال بالنسبة للمياه الواردة الى العراق من الجارة ايران ، فأن الموقف يحتم على باقي دول الحوض معالجة الحالة بوسائل اقتصادية وفنية قائمة على اساس تبادل منافع بين كافة دول الحوض، مستفيدين من الامكانات المادية والاحتياجات الاقتصادية والفنية لدى بعض دول الحوض ،والامكانات الاقتصادية والخبرات الفنية لدى البعض الاخر.

الهدف من البحث

يهدف البحث إلى معالجة حالة تدني معدلات التدفق المائي في نهري دجلة والفرات بسبب سعي دول الجوار للاستحواذ على مياه روافد النهرين عن طريق اقامة سدود وخزانات مائية ذات سعات كبيرة وبشكل خاص تركيا وتأثير ذلك على الأمن المائي والغذائي للعراق كونه بلد مجرى مائي ومصب وعدم جدوى الوسائل السياسية والقانونية والفنية للوصول إلى تقسيم عادل لمياه النهرين بين دول الحوض ونظرا لقيام بعض قادة تركيا بالمطالبة علنا لمقايضة المياه بالنفط او سعيه لبيع المياه الى دول اخرى فأن ذلك يدلل بوضوح على أن للموضوع ابعادا اقتصادية بحتة. لذلك يهدف البحث الى توضيح الاسباب الحقيقية للازمة وبيان جوانبها الاقتصادية لغرض معالجة المشكلة عن طريق إقامة علاقات تعاون اقتصادي وفني أو شراكة اقتصادية وستراتيجية طويلة الامد بين دول الحوض وكما يلي:-

- تقصي مديات مصداقية الفرضية عن طريق أستقراءعناصر الصراع على هذا المورد المائي الهام وتشخيص عوامله الاقتصادية .
-وضع سيناريوهات مستقبلية محتملة بديلة ومحاولة تقصي السيناريو الاكثررشادة لمجموعة دول الحوض .

الفصل الأول ..بحث واقع مشكلة المياه بين دول الوادي

شهدت مناسيب المياه الداخلة الى القطر ومنذ اكثرمن عشر سنوات انخفاض تدريجي بسبب قيام كل من تركيا وسوريا ببناء السدود على روافد النهرين في اراضيهما ، مما اثر في الايرادات المائية للبلد، كما رافق ذلك في المدة (98-2008) مواسم جفاف وانحباس مطري ملحوظ الامر الذي ادىحصول شحة مائية كبيرة ولجوء العراق في عام 2008 الى اتخاذ اجراءات عديده لمواجهة شحة المياه واعداد خطط دقيقة تؤمن وصولها الى كافةالاراضي الزراعية املا في قدوم موسم مطري جيد ليعوض الخزين ويعالج النقص الحاصل في الاحتياج المائي للبلد الذي بلغ ذروته في العام المذكور حيث ضربت موجة الجفاف عدة مناطق زراعية مهمة منه .

المبحث الاول ـ مشكلة المياه في العراق

اولا – مصادر المياه في العراق ـ تنبع الروافد الرئيسة لنهري دجلة والفرات من مرتفعات جنوب شرق تركيا كما تنبع بعض روافد نهر دجلة من سلاسل جبال إيران الغربية وجبال شمال العراق حيث ينبع نهر الخابور من الاراضي التركية ويصب في نهر دجلة عند الحدود العراقية التركية وتنبع روافد نهر الزاب الاعلى من اراضي تركيا وايران وشمال العراق ، وتنبع روافد نهر الزاب الاسفل من جبال ايران والعراق، وتتكون معظم مياه نهرالعظيم داخل العراق وتتكون مياه نهر ديالى في جبال ايران والعراق، وتؤكد المصادر الرسمية بأن 56% من مياه نهر دجلة تتكون في الأراضي التركية و 12% منها تتكون في الأراضي الإيرانية و 32% منها في الاراضي العراقية، كما إن 88% من مياه نهر الفرات تتكون في الأراضي التركية و9% منها تتكون في الأراضي السورية و3% منها تتكون في الأراضي العراقية[1] ، كما تدخل من ايران الى العراق حاليا العديد من الانهار الصغيرة التي تتكون في جبال إيران الغربية المجاورة للعراق مثل انهار(عباسان وقوره تو والطيب و دويريج والكرخة الذي يصب في هورالحويزة).وانهار اخرى عديدة قطعتها ايران بتشييد السدود عليها مثل انهار(الوند والكلال وسيروان وكنجان جم) لاستثمار مياهها داخل اراضيها . كما تدخل من إيران إلى العراق بعض الأنهار الصغيرة تجري المياه فيها شتاء وتجف صيفا وكما موضح في خارطة حوض وادي الرافدين (خارطة 1) .

1- بثينة حسيب سلمان الشريفي،الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق ،رسالة ماجستير ،غير منشورة ،قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية ،2006 ،ص28 و30.

كما توجد في العراق كميات لابأس بها من المياه الجوفية والتي تقدر كمياتها المتجددة بحدود (3.460) مليار/م3 [2] التي يجري استثمارها بشكل منتظم في جميع ارجاء البلد. ولغرض السيطرة على موالد المياه فقد عمدت الحكومات العراقية المتعاقبة ومنذ عام 1946 الى بناء السدود والخزانات التي يوضحها الجدول (1) والتي تعمل على تنظيم تصريف المياه ودرء اخطار الفيضان.

كما تشكل الامطار في العراق موردا مائيا مهما حيث تبلغ معدلاتها العامة في السنين االرطبة بحدود (800 ملم/سنويا) في المنطقة الشمالية، وبحدود (270 ملم/سنويا) في المنطقة الوسطى ، وبحدود(240ملم/سنويا) في المنطقة الجنوبية ، كما تبلغ معدلاتها العامة في السنين الجافة بحدود (270/ملم/سنويا) في المنطقة الشمالية ، وبحدود (100ملم/سنويا) في المنطقة الوسطى ، وبحدود (40ملم/سنويا) في المنطقة الجنوبية وهي معدلات متفاوته نسبيا سيما اذا ما تكررت مواسم الجفاف في البلد.

خارطة (1) حوض وادي الرافدين

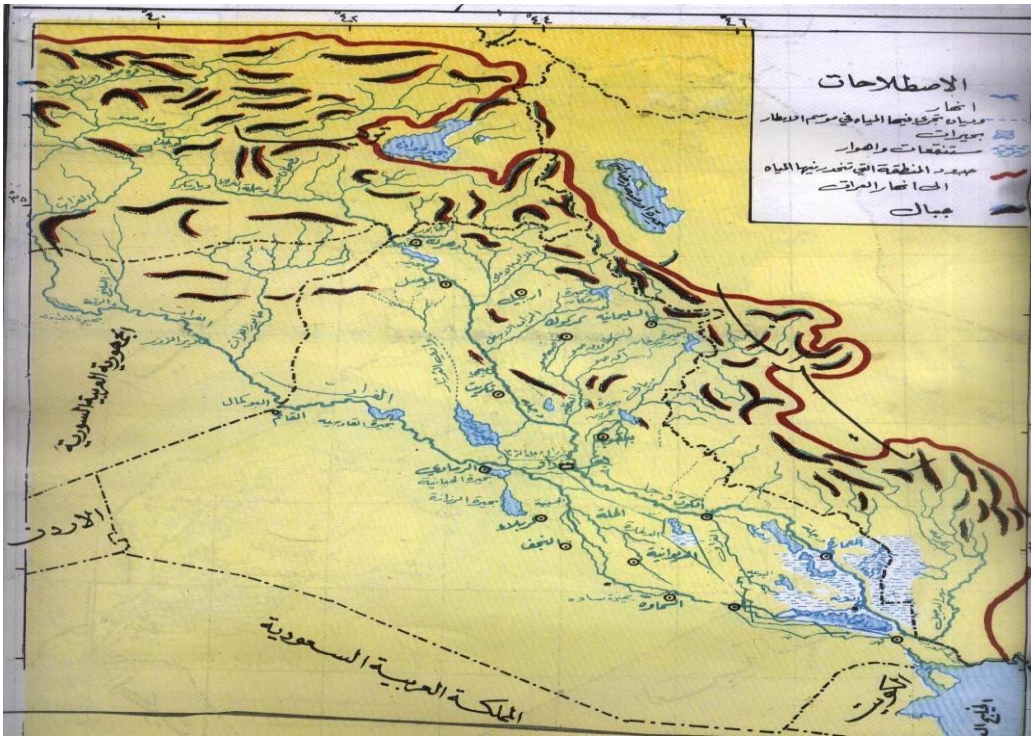

المصدر : صادق صالح العاني ، الأطلس العام ، عام 2001 ،.ص9.

2- وزارةالتخطيط والتعاون الانمائي ،تقرير مؤشرات الموارد المائية،2006 ص2

جدول (1) السدود وخزانات المياه في العراق وطاقاتها الخزنية مليارم3

اسم السد	الطاقة الخزنية	اسم السد	الطاقة الخزنية
سد الموصل	11.11	سد دوكان	6.8
سد حديثة	8.28	سد العظيم	1.5

سد دربندخان	3	سدة سامراء (الثرثار)	85.39
سد الرمادي(بحيرة الحبانية)	3.2	سد حمرين	3.2

المصدر : وزارة الموارد المائية ، استراتيجية تطوير الموارد المائية ، 2008 ،ص 14.

ثانيا ـ التطور التاريخي لمشكلة المياه ومراحل حجزها عن العراق ـ

لغاية بداية عقد الستينات من القرن العشرين كانت أهداف الحكومات العراقية المتعاقبة تتركز في درء أخطار الفيضان وتجنيب البلد الكوارث الاقتصادية والبيئية التي يمكن أن تحصل ،الا أن ظهور النفط كثروة طبيعية وتوجه أنظار العالم إلى دول النفط العربية وحصول عوائد مادية ساهمت في تغيير البنية الاقتصادية لهذه الدول، واحتدام الصراع المائي بين العرب وإسرائيل وقيام تركيا ببناء تحالفات إستراتيجية مع دول الغرب وإسرائيل فقد بدأت الخطط بعيدة المدى لإضعاف العراق وسوريا عن طريق بناء سدود كبيرة على منابع دجلة والفرات وقيام والمؤسسات العالمية بتمويل تركيا بالمبالغ اللازمة لإنشاء هذه السدود .وبشكل تدريجي توصلت تركيا إلى موقف إستراتيجي يمكنها من القول بان مياه دجلة والفرات هي ملك لتركيا وان من يحتاجها يمكن شراؤها لقاء ثمن[1]. كما ان للمشكلة المائية جذورسياسيه تعود الى بداية القرن العشرين حيث لعبت المصالح البريطانية والفرنسية دورا سيئا في تقسيم المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية حيث خضع العراق للانتداب البريطاني وخضعت سوريا للانتداب الفرنسي واحتفظت تركيا بأراضي واسعة من حوض سيحون وجيحون وسفوح جبال طوروس والتي نصت معاهدة لوزان 1920 على كونها جزءا من سوريا ، كما تنازلت فرنسا عن أراضي(عينتاب وكلس واورفه وماردين وأبو عمر) بموجب اتفاقية أنقرة عام 1921 إلى تركيا وعند التوقيع على المعاهدة الفرنسية السورية عام 1936 التي نصت على وحدة سوريا السياسية أعلنت تركيا عدائها الواضح لهذه المعاهدة لرفضها أن يكون لواء الاسكندرونه جزءا من سوريا لغاية إبرام معاهدة عام1939

1 –جلال عبد الله معوض ،العلاقات الاقتصادية العربية التركية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الستراتيجية،1998،ص46.

بين تركيا وفرنسا حيث تنازلت بموجبها فرنسا عن لواء الاسكندرونه الى تركيا املا في وقوف تركيا مع الحلفاء ضد المانيا حيث رفضت سوريا الاعتراف بهذا الإجراء حفاظا على حقوقها السياسية [1].

في عام 1964ازدادت حدة التوتر في المنطقة عندما عزمت تركيا إنشاء سد كيبان الذي تبلغ طاقته الخزنية 30.6 مليار$م^3$ على نهر الفرات حيث امتنع العراق عن

الموافقة على بناء السد ما لم تعترف تركيا بحقوق العراق في نهر الفرات بكمية 800 م^3/ث كحد أدنى، وتم تشكيل اللجان الرسمية لبحث الموضوع الا انها لم تتوصل الى اي موقف[2]. كما شرعت سوريا في عام 1973 بإنشاء سد (طبقة) على نهر الفرات الذي تبلغ طاقتة التخزينية 11,9 مليار م3، وبدأت بملئه في عام 1975 [3] وادى ذلك إلى انخفاض حاد في مناسيب النهر الداخلة إلى العراق ، وحدوث جفاف كبير في وسط وجنوب العراق وتعرض المزروعات إلى التلف [4] ونجم عن ذلك أزمة سياسية بين العراق وسوريا تطورت لتصل إلى مستوى التحشيد العسكري ، وبعد تدخل بعض الدول العربية وافقت سوريا على إطلاق كميات من المياه حلا للمشكلة[5].

في عام 1980 بدات تركيا بتنفيذ مخطط مشروع (الغاب) مشروع جنوب الاناضول وهو مشروع كبير يتضمن إقامة 22 سدا مائياعلى روافد نهري دجلة والفرات لارواء اراضي مناطق ماردين وعنتاب تصل مساحاتها الى6.67 مليون دونم كما يهدف المشروع الى توليد الطاقة الكهربائية وبشكل واسع جدا ،(بعض هذه السدود كبير جدا مثل سد أتاتورك الذي تبلغ طاقته الخزنيه 49 مليار م3[6]).وعلى اثر الإعلان عن هذا المخطط تشكلت لجنة فنيه مشتركة بين العراق وسوريا وتركيا عقدت هذه اللجنة 16 اجتماعا لم تتوصل الى شي وذلك لمعارضة تركيا لأي ترتيبات تلزمها باي حقوق لباقي الأطراف متذرعة بأنها لاتملك تحديد المياه التي تجري من تركيا إلى سوريا ثم إلى العراق . كما اقدمت تركيا بداية عام 1990 على منع مياه نهر الفرات عن سوريا

1- داليا اسماعيل محمد،المياه والعلاقات الدولية ،مكتبة مدبولي ، القاهرة ،ص65.

2- المصدر نفسه،ص68.

3 - د. ابراهيم احمد سعيد،استراتيجية الامن المائي العربي،الاوائل،دمشق، 2002 ،ص69 .

4- د.ابراهيم احمد سعيد .مصدر سبق ذكره، ص72 .

5- المصدر نفسه، ص73 .

6- داليا اسماعيل محمد ،مصدر سبق ذكره، ص68 .

والعراق لملئْ خزان اتاتورك ولمدة شهر واحد دون اخذ موافقة العراق وسوريا وعند مناقشة الموضوع في إطار مشترك كان موقف كل بلد كما يلي[1]:-

الموقف التركي:- بينت تركيا بانها اخبرت الطرفين الآخرين وبعض الدول العربية الصديقة بالمدة اللازمة لملئْ الخزان و أعلمتهم بخطوات بناء السد وإن المياه ستتدفق إلى مجرى النهر بعد مدة الحبس بمعدل 600م^3/ثا.

الموقف السوري ـ بينت سوريا بانها تتسمك بحقها وفق ما جاء في بروتوكول عام1987 الذي ينص على التزام تركيا بإمداد النهر عبر الحدود مع تركيا بأكثر من 500 م^3 /ثا .

الموقف العراقي ـ ان الحقوق المكتسبة تاريخيا لسوريا والعراق تبلغ 800 م^3 /ثا وهي التزام تركي كحد أدنى اثناءمدة إنشاء السد ،وان معدلات الإطلاق اثناء مدة الإغلاق متدنية جداً بحيث أدت إلى ظهور الملوحة في المياه لدى العراق كما ازدادت نسبة المكونات الصلبة في المياه إلى 67% مع زيادة نسبة الكبريت مما يؤدي إلى عدم صلاحية المياه للاستخدام في العراق ، كما إن العراق متضرر من البروتوكول الموقع بين سوريا وتركيا عام 1987 حيث ثبتت حصته السنوية ب(9) مليار م^3 وهذا يمثل نصف الحد الادنى لاحتياجاته الفعلية [2]. من ذلك نجد ان العراق وسوريا المتضرران من السياسة المائية التركية غير متفقان في مواقفهما امام تركيا ليشكلا سوية عامل ضغط سياسي عليها، اضافة الى ماتقدم فان هناك اموراساسية اخرى عديدة ساهمت في تأزيم الموقف بين دول الحوض منها مايلي:-

أ - إن الأزمة بين تركيا وسوريا تتقاطع في مجالات اخرى هي [3]:

المشكلة الكردية – حيث تدعم سوريا حزب العمال الكردستاني وقد هدد الرئيس التركي في 7سبتمبر 1989بقطع المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقية الخاصة بمنع النشاط الكردي.

- مشكلة لواء الاسكندرونه حيث تتهم تركيا سوريا بالتلاعب بمياه نهر العاصي.

بعد ثبوت وجود شواهد بترولية في سوريا وبدء اعمال التنقيب اخذت الحكومة التركية بالتخطيط لمقايضة المياه بالنفط حيث صرح الرئيس التركي في تموز 1992 بان منابع المياه ملك لتركيا كما إن النفط ملك للعرب .

لقد أغاضت سوريا تركيا واقلقتها عندما وقعت اتفاقية ثنائية مع اليونان أعطت بموجبة الحق لليونان بامكانية هبوط قواتها الجوية على الأراضي السورية .

1- المصدرنفسه، ص69 .

2- جلال عبد الله معوض،مصدر سبق ذكره، 1998،ص50 .

3- داليا اسماعيل محمد ،مصدرسبق ذكره، ص71 .

ب - إن خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي بعد حرب الخليج الثانيه فسح المجال امام تركيا للمضي في مخططها حتى أخر مدى وأصبح النزال على مياه الفرات ينحصر بين سوريا و تركيا فقط ، كما أعطى المجال لتركيا للمضي في استثمار مياه نهر دجلة بسهولة. لهذه الأسباب اتفق العراق وسوريا في نيسان 1990 على توزيع مياه نهر الفرات بينهما بحيث تحصل سوريا على 42 %والعراق على 58% [1]. وبعد حرب الخليج الثانية أعلنت تركيا سيادتها المطلقة على نهري دجلة والفرات وان هذه السيادة لاتقبل مناقشة الأطراف الأخرى.وفي اكتوبر 1992 عقدت مباحثات بين

الأطراف الثلاثة أكد كل طرف على تثبيت حقوقه القانونية والتاريخية وقد اعلنت تركيا رغبتها في تحديد الاحتياجات من المياه لكل دولة بموجب (مسح مشترك لتحديد الاراضي القابله للري وغير القابله للري) حيث رفض كل من العراق وسوريا المطلب واكدا على حقوقهما الكامله في مياه النهرين كما تنص عليه القوانين والمواثيق الدولية والتاريخية .

رفضت تركيا الالتزام بتدفق المياه على وفق مطالب العراق وسوريا مما اثار ردود افعال وتكهنات حول ابعاد ازمة المياه ومستقبل المنطقة [2] .

جـ- اثناء المدة (1995-2005) استمرت تركيا اكمال تنفيذ مشروع (ألغاب) لإتمام سيطرتها على المياه،وتقوم حاليا بانشاء سد (أليسو) [3] (تبلغ طاقته الخزنية 11.4 مليارم^3) على نهر دجله و الذي يبعد حوالي (50) كم عن الحدود العراقيه التركيه ويؤمل انجازه في عام 2011 والذي سيساهم عند انجازه بحجز نسبة كبيرة من مياه نهر دجلة الذي انخفضت فيه مناسيب المياه بشكل بشكل كبيرحاليا واثر كثيرا في الخزين المائي في البلد وسيزيد في تعقيد المشكلة المائية . كما تقوم تركيا حاليا بأنشاء سد(بيريجيك) على نهر الفرات (50 كم شمال الحدود مع سوريا والذي يثير تحفظات كل من سورية والعراق لان ذلك يقلل كميات مياه الفرات ويزيد من حجم المشكلة [4] .

د-كانت لردود أفعال سوريا تجاه مشروع الغاب التركي الأثرالسلبي الإضافي حيث سارعت بعد عام 1975 إلى بناء السدود الاتية على نهر الفرات وروافده من اجل زيادة سيطرها على المياه الواردة الى العراق[5]:-

---

1- وزارة الموارد المائية،موسوعة دوائر الري في العراق،2005،ص43.
2 - داليا اسماعيل محمد ، مصدر سبقذكره ، ص72.
3 - وزارة الموارد المائية ، مصدر سبق ذكره، ص 4.
4- داليا اسماعيل محمد،مصدر سبقذكره،ص127.
5- جلال عبد الله معوض ،مصدرسبق ذكره،ص48

- **سد البعث :ويقع جنوب سد الطبقة ويقوم بتنظيم جريان مياه السد المذكور .**
- **سد تشرين: ويقع شمال سد الطبقة وطاقته الخزنية 2 مليارم^3 .**
- **سد الخابور الكبير: ويقع على نهر الخابور جنوب مدينة الحسكة وطاقته الخزنية 665 مليون م^3 .**
- **سد الحسكة الشرقي: ويقع على نهر الخابورشمال مدينة الحسكة بطاقة الخزنية قدرها 306 مليون م^3**

- مجموعة سدود صغيرة تقع جميعها على روافد نهر الخابور تصل طاقتها الإجمالية 407 مليون م^3
- سد الساجور: ويقع شمال مدينة الرقة وتبلغ طاقته الخزنية 890 مليون م$_3$.

هـ - وفيما يخص ايران فان كميات المياه التي تتكون في أراضيها وتدخل إلى الأراضي العراقية وتشكل أهمية كبيرة هي مياه بعض روافد نهر الزاب الاعلى ونهرالزاب الأسفل الذي يغذي سد دوكان وبعض روافد نهر ديالى الذي يغذي سدي دربندخان وديالى , إضافة إلى العديد من الجداول الاخرى المهمة ،وقد قامت إيران بعدعام1959 بتشييد بعض السدود التخزينية على بعضها مثل انهار (الوند والكلال وسيروان وكنجان جم) [1] والتي كانت تسقي مساحات مهمة من اراضي شرق العراق كما شيدت سدودا اخرى على نهري الكرخة والكارون.

ثالثا- مؤشرات شحة المياه في العراق :- لقد كان للاحتباس المطري اثناء السنوات الاخيرة وتزامن ذلك مع انخفاض مناسيب المياه في نهري دجلة والفرات الاثر الكبير في تدني مستوى الخزين المائي في العراق . وتوضحت واشتدت شحة المياه في القطرفي عام 2008 عن طريق ماياتي:-

1- اصدرت وزارة الموارد المائية في شهرحزيران 2008 بيانا رسميا اكدت فيه بان السنة المذكورة شهدت شحة كبيرة في سقوط الامطار في عموم البلاد، وكانت معدلاتها متدنية جدا قياسا بالسنوات السابقة وبلغت نسبتها 30 % من المعدل العام لسقوط الامطار في العراق، وان الواردات المائية تعتمد على كميات الامطار والثلوج الساقطة على الاحواض التي تغذي نهري دجلة والفرات وروافدهما في دول المنبع وسياسة التشغيل للسدود والخزانات المقامة على اعالي الانهار المشتركة مع الدول المجاورة ، وأن مقدار العجز في الخزين المائي للعراق في العام المذكورهي بحدود 9.19 مليارم3 [2] .

2- اعلنت وزارة زراعة اقليم كردستان عن ضرورة استخدام برامج وخطط تقنين المياه لمواجهة خطر الجفاف الذي يواجه الاقليم اثناء سنة 2008 بسبب قلة الامطار المتساقطة [3] .

3- في 2008/5/20 قدم وزير الموارد المائية شرحا مفصلا الى مجلس الوزراء حول النقص الحاصل في ايرادات مياه دجلة والفرات وروافدهما نتيجة قلة سقوط الامطار وانخفاض الوارد المائي في عام 2008 (4) .

مما تقدم يتضح ان تركيا في سياستها ومراميها الاقتصادية استطاعت من خفض امدادات نهري دجلة والفرات وايصال العراق في عام 2008 الى حافة الجفاف الزراعي ، علما ان الموارد المائية المتجددة في تركيا تزيد عن 195 مليار م^3 سنويا كما ان احتياجاتها من

خزينها المائي في عام 2004 لم يتجاوز 26.3 مليار م^3 لان معظم الاراضي التركية تتعرض للامطار طيلة ايام السنة .

رابعا - الاجراءات المتخذة لمعالجة شحة المياه في العراق :- بسبب حراجة الموقف وبلوغه مستويات خطيرة فقد اتخذت الجهات الاختصاصية في وزارة الموارد المائية ووزارة الزراعة مجموعة اجراءات ومعالجات تهدف جميعها الى التقليل من أضرار شحة المياه في العراق منها :-

- حفر عدد كبير من الابار الارتوازية في عموم محافظات العراق لتلبية احتياجات المواطنين من المياه[1] .
- انجازمشروع تحويل المياه المالحة في اسفل المصب العام للاستفادة من المياه الصالحة منها للزراعة [2].
- اعداد خطة استراتيجية للاستخدام الامثل للموراد المائية والاراضي الزراعية لغاية عام2030 [3].
- بحث موضوع زيادة مناسيب المياه مع سوريا وتركيا وبالتنسيق مع وزارة الخارجية والسعي للوصول الى قسمة عادلة ومنصفة لحقوق العراق في مياه النهرين (4) .

1- وزارة الموارد المائية،استراتيجية تطوير مصادر المياه،2007،ص14.

2- وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين،العدد27،2008،ص16.

3- وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين ،العدد28،2008،ص30.

4 - وزارة الموارد المائية ،مجلة عطاء الرافدين العدد 27 ، 2008 ،ص6

- مناقشة الخطة الزراعية الصيفة مع وزارة الزراعة لمنع حصول اي اضرار زراعية [5].
- بحث موضوع زيادة افاق التعاون في مجال المياه المشتركة مع السفير الايراني في بغداد [6]).

المبحث الثاني - العوامل المساعده في زيادة حجم المشكلة المائية :-

في النصف الثاني من القرن العشرين لعبت امور كثيرة ادوارا مختلفة في تحول الموضوع من حالة الزيادة الهائلة في المياه والفيضانات المدمرة الى حالة الشحة والجفاف الكارثي وكانت للاسباب الرئيسة التي اسلفت الدور الاساس في ذلك كما ان هناك عوامل اخرى كان لها دورا مساعدا في زيادة حجم المشكلة نذكر منها ماياتي :-

اولا - زيادة حجم السكان :- بسبب التطور الحضاري الذي شهده القرن العشرين لاسيما في المجال الصحي والغذائي والامني فقد ازداد اعداد البشر وازدادت احتياجاتهم للغذاء والماء والطاقة ففي عام 1960 كان مجموع

سكان دول وادي الرافدين بحدود 65.5 مليون نسمة [7] ازداد في عام 2008 الى 185 مليون نسمة [8] اي بزيادة اجمالية قدرها 282% وذلك يدلل على ان الحاجة الى المياه ازدادت

بنسبة ثلاثة اضعاف الاحتياج السابق ،(حاجة العراق الحالية بحدود 50 مليار م3 [9])،ويتوقع ان يبلغ احتياج العراق في عام 2025 بحدود 85 مليارم3 في حالة بقاء كافة المؤشرات الحياتية والحضارية الحالية على ماهي علية الان ، ومن الامور البديهية فان ازدياد حجم السكان يحتم التوسع في النشاط الزراعي كما ونوعا حيث سيزداد حجم الرقعة الزراعية وتتنوع وسائل التقنية الحديثةالمستخدمة في الري والانتاج . عموما فان حجم الضرر المتوقع حدوثه في حالة عدم التصدي للمشكل المائي بشكل قانوني وسياسي واقتصادي وفني وفوري سيكون كبيرا .

ثانيا – تطور الاحتياج الحضاري والتكنلوجي للمياه في العراق:- توجد علاقة طردية بين مقدار التطور الحضاري للمجتمعات وكميات المياه اللازمة لحياتهم، لان التقدم الحضاري يفرض على المجتمعات صيغ معيشية ومتطلبات مادية كمية ونوعية لم تعهدها المجتمعات الاخرى. من اجل ذلك نجد ان كميات المياه التي يحتاجها الفرد في المجتمع الغربي تفوق كثيرا كميات المياه التي يحتاجها الفرد في المجتمعات الاخرى الاقل تحضرا لان الظروف التكنولوجية والشروط البيئية تختلف كثيرا باختلاف تطورها الحضاري ، مثال على ذلك نجد ان الخدمات الفنية(لاغراض التبريد والتدفئة) تستخدم بشكل واسع في الدول المتقدمة كما ان نوعية المياه المستخدمة تختلف ايضا فحتمية التطور تفرض زيادة حتمية في الاحتياج المائي كما ان العملية الحضارية تفرض استخدام وسائل تقنية اقتصادية تؤدي الى استخدام مقنن للمياة كما انها تساعد في البحث عن بدائل لموارد المياه .

1- وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين،المصدر السابق ،ص18 .

2 - وزارة الموارد المائية، مجلة عطاء الرافدين،المصدر السابق،ص28 .

3 - وزارة الموارد المائية، مجلة عطاء الرافدين ،العدد29،2008،ص42 .

4 - وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين،العدد27،ص3و4.

5- وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين،المصدر السابق،ص22.

6- وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين، العدد 29 ،2008، ص7.

7- داليا اسماعيل محمد،مصدر سبق ذكره، في عام 1960 كانت نفوس تركيا 30مليون نسمة ، وايران 25 مليون نسمة ، والعراق 6 مليون نسمة،وسوريا 4.5 مليون نسمة ،ص26 .

8- بحسب تقديرات الباحث ، تبلغ نفوس تركيا 70 مليون .ايران 65 مليون . العراق 30مليون .سوريا 20 مليون نسمة حاليا .

9 - وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين،العدد11،لسنة2005،ص18 .

ثالثا - ظهور النفط في المنطقه :- لقد كانت المنطقة بأسرها خاضعة لنفوذ السلطنة العثمانية ولا يزال معظم الأتراك ينظرون إلى الشرق الأوسط على انه جزء من ممتلكاتهم التي سلبت منهم بالقوة وقد كان لظهور النفط في بعض دول المنطقة وجعلها في تطور دائم وعدم ظهوره في تركيا مبعث آسى لهم سيما وان احتياجهم للطاقة يكلفهم حاليا مبالغ هائلة جدا ، وان المياه تلك النعمة التي لا يمكن لأحد الاستغناء عنها والتي تسقط داخل أراضيهم بشكل غزير ومستمر ويفوق احتيا جهم وتنحدر لتذهب إلى الدول النفطية المجاورة بدون ثمن يشكل لديهم ألما عميقا لعدم قدرتهم (سابقا)على منعه لعدم توفر الإمكانات المادية لديهم في حينه لخزنه والمطالبة بثمنه ، علما ان اقدامهم على بناء سد كيبان في عام 1964 كان بدوافع سياسية خارجية وبتمويل أوربي كبداية لمخطط واسع لإيقاع الضرر بالدول العربية الأمر الذي أحرج كلاً من سوريا والعراق،وعندما اكتمل بناء المشروع بشكل كلي بدأ المسؤلين الأتراك بالتصريح علنا بان منابع النهرين هي ملك لهم واذا اراد الاخرون مقايضة الماء بالنفط فإنهم على استعداد لفعل ذلك[1]. كما إنهم على استعداد لبيع الماء إلى السعودية ودول الخليج يمر عبر مجرى خاص (مشروع السلام)[2] .

لم يعد خافيا حجم الضرر المحدق بالعراق وسوريا جراءحجز المياه عنهم لذلك امتنعت المصارف الغربية من تمويل السدود القريبة من حدودهما مما الجأ تركيا للمضي في تنفيذ سدي(اليسو وبيريجيك) بتمويل ذاتي . لقد حاول المسؤلين الاتراك وفي عدة مناسبات من اثارة الجانب المادي والتجاري للمياه اذ يشكل ذلك خطورة كبيرة على باقي دول الحوض وفي مؤتمرمياه العالم الذي استضافته مدينة اسطنبول في ايلول 1997طرحت تركيا (مشروع السوق الدولية للمياه) اذ قد يشمل ذلك بيع مياه دجلة والفرات بعدهما من وجهة نظر تركيا انهما من انهارها الوطنية حتى اخر نقطة على حدودها وقيام مسؤول تركي بأصدار بيان ذكر فيه ذلك علناً ،مما اثار ردود فعل معارضة من جانب العراق وسوريا[3]وفي ذلك تاكيد واضح للاهداف الاقتصادية للموضوع.

رابعاً - تدني معدلات الامطار في العراق في العشر سنين الاخيرة :- يقع العراق في وسط دول وادي الرافدين وفي اسفل الوادي بالذات وتبلغ مساحة ارضه بحدود 434 الف كم2 ومناخه بارد ممطر شتاء وحار جاف صيفا وتحده من الشمال والشرق سلاسل جبلية عالية ومتوسطة الارتفاع ومشتركة مع تركيا وايران و تتكون فيها معظم واردات العراق من مياه الامطار والتي تتراوح معدلاتها بين (500 الى1000) ملم/ سنويا و تميزت المنطقة الشمالية بأهليتها الجيدة لخزن المياه وفيها تم تشييد اكثر سدود البلد، وتتكون مناطق وسط وشرق البلد من اراضي متموجة وسهلية تنخفض فيها معدلات الامطارحيث تتراوح معدلاتها بين 100و230 ملم/سنويا وتشكل الصحارى الرملية معظم اراضيه الغربية التي تنخفض فيها معدلات الامطار الى مستويات متدنيه شانها شان الاراضي الجنوبية التي تتكون من اراضي

سهلية منخفضةترتفع فيها مناسيب المياه الجوفية المالحة .ويوضح الجدول (2) كميات الامطارفي العراق اثناء المدة (1995-2005) :-

1- د.ابراهيم احمد سعيد،مصدرسبق ذكره ، ص69.

2- جلال عبد الله معوض ، مصدر سبق ذكره،ص54.

3- المصدر نفسه ،ص66.

جدول (2) معدل سقوط الامطار في العراق اثناء المدة 1995-2005 ملم/ سنويا

السنة	بغداد	الموصل	البصرة	الرطبة	السليمانية	اربيل	دهوك
1995	97	296	132	230	659	420	1053
1996	98	529	214	133	790	428	1320
1997	114	361	232	237	855	442	997
1998	116	222	74	81	624	337	717
1999	59	165	239	63	339	157	609
2000	68	273	130	84	499	291	868
2001	82	262	127	103	465	309	458
2002	97	406	90	104	930	297	390
2003	64	228	غ	57	811	غ	غ
2004	77	395	54	غ	558	غ	غ
2005	108	295	96	غ	غ	غ	غ
المعدل	98	309	139	121	653	335	799

المصدر - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، تقرير الاحصاءات البيئية، 2005 ،ص،ص14، 15.

ويتضح من الجدول اعلاه مايلي:-

1- تذبذب معدلات الامطاروهناك انخفاض واضح في مناسيبها في معظم ارجاء العراق ابتدءا من عام1998

2-ان مناسيب الامطار في اربيل اقل بكثير مما هو علية في دهوك والسليمانية .

3- ان مناسيب الامطار متذبذبة عموما في شمال العراق وان الانحباس المطري في السنين الاخيرةانعكس
بشكل كبيرعلى خزين المياه في العراق.
4- بلغ المعدل السنوي للامطار لعموم العراق في عام 1995 بحدود (483) ملم/سنة وفي عام 2002 بلغ بحدود (330)ملم/سنة ، و بلغ المعدل العام للسنوات (95-2005) بحدود 351 ملم/سنة .
مما تقدم يتضح ان معدلات الامطار منخفضة نسبيا في العراق وقد اصابها انخفاض ملحوظ اثناء العشرسنوات الاخيرة مما تسبب في حصول نقص شديد في حاجة البلد من المياه.

المبحث الثالث - بعض بنود القانون الدولى الخاصة بتنظيم وقسمة مياه الانهار الدولية :-

ان من حق الدول والشعوب ان تستثمرخيراتها في بلدانها مالم يكن لذلك تأثير او ضررعلى الاخرين و لكون المياه نعمة لاتعرف الحدود فقد نشأ جراء فيضها او حبسها نزاعات مريرةعلى مرالتاريخ، وبسبب ذلك جاءت الاعراف والقوانين المحلية والدولية لتنظيم وتحديد الحقوق ولمنع وقوع النزاعات قدرالامكان. وفيما يخص الانهار الدولية فقد شرعت الكثير من القوانين وابرمت الكثير من المعاهدات الدولية لمنع الوصول الى حالة الاحتراب بين الدول والاقاليم (علما ان هذه القوانين وضعت لاغراض استرشادية وتنظيمية ولها صفة الالزام لو تم اللجوء الى التحكيم او الى المحافل الدولية لذلك تسعى تركيا دوما الى طرح مفاهيم مغايرة تخدم اهدافها عند حضور ممثليها في هذه المحافل) ولغرض الاحاطة نورد ادناه بعض البنود ذات العلاقة [1] :-

---

1- داليا اسماعيل محمد , مصدر سبق ذكره , ص 41 .

2- عرفت معاهدة (فينا) لعام 1815 (النهرالدولي) بانه النهرالذي يمر في دولتين اواكثر .
3- بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عرفت قواعد هلسنكي الخاصة باستخدام الانهار(حوض التصريف الدولي) بانه(منطقة جغرافية تمتد بين دولتين اواكثر) ويحدد النظام الهيدروجغرافي مجال تغذيتها بما في ذلك المياه السطحية والجوفية التي تصب في مجمع مشترك.
- نصت المادة الرابعة من هذه القواعد على (ان لكل دولة من دول الحوض الحق في اراضيها ،في حصة معقولة ومنصفة من الاستخدام المفيد لمياه حوض التصريف الدولي) .
-وحددت المادة الخامسة من هذه القواعد مفهوم الحصة المعقولة والمنصفة بانها(تحدد على ضوء كافة العوامل المناسبة في كل حالة على حدة)وهذه العوامل هي في الاساس :-

- **مناخ وجغرافية الحوض وبالاخص امتداد نطاق التغذية الموجود في كل دولة من دول الحوض.**
- **هيدرولوجيا الحوض وبالاخص الاسهام الهيدروجغرافي لكل دولة من دول الحوض.**
- **الاستخدام السابق لكل دولة من دول الحوض (الحقوق المكتسبة) بما في ذلك استخدامها القائم.**
- **الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة وحجم السكان المعتمدون على مياه الحوض في كل دولة وضرورة تحاشي اي تبديد غير مجد عند استخدام مياه الحوض .**
- **الامكانات العملية لاعطاء تعويضات وفوائد لدولة واحدة اوعدة دول في الحوض كوسيلة لتسوية النزاعات التي تقع بين مستخدمي المياه.**
- **مدى امكانية تلبية احتياجات دولة من دول الحوض دون الحاق اي اضرار بدولة اخرى من دول الحوض.**

-ونصت المادة السابعةعلى(عدم امكان ان تجد دولة نفسها محرومة في وقت ما من الاستخدام المعقول لمياة حوض التصريف الدولي بسبب احتجاز تلك المياه من قبل دولة اخرى من دول الحوض في المستقبل) .

-ونصت المادة العاشرة على ان(لايترتب على احكام معاهدة ما حرمان السكان من موارد ماء ضرورية لاحتياجهم ويتوقف عليها بقاؤهم).

- كما نصت القواعد على (حق استخدام مياه النهر الدولي من قبل الدول المتشاطئة على انه لايجوز لدولة واحدة ان تحصر استخدام النهر لنفسها او ان تحوله او تقطعة عن غيرها لاي سبب مهما كان طول النهر في اراضيها ومهما كان عدد السكان الذين يستفيدون من النهر).

3- نص ميثاق اوربا للمياه لعام 1967 على (ان الماء لايعرف الحدود وهو لذلك يعتبر مورد مشترك يقتضي تعاونا دوليا).

من ذلك يتضح ان كل المعاهدات الدولية الخاصة بالموضوع تؤكد على حق جميع الدول المتشاطئة في استخدام مياهها الدولية دون اي اعتبار لنظرية الحق الاقليمي المطلق. كما عبرت عن ذلك بوضوح مذكره وزارة الخارجية الامريكية في 1958/4/21 فيما يتعلق بالجوانب القانونية لاستخدام شبكة المياه الدولية فذكرت انه يحق لكل دولة متشاطئة ان تستخدم المياه الدولية الجارية في اراضيها بشريطة ان لا يؤدي ذلك الى الاضرار بالدول المتشاطئة الاخرى،وان تستطيع الدول المتشاطئة الاخرى ان تستخدم هذه المياه وتنتفع بها بشكل منصف ومعقول وهذان الشرطان يشكلان قاعدتان من قواعد الانهار الدولية ،وان اي تجاوزعلى تلك الحقوق يعتبر انتهاكا للاعراف والقوانين الدولية وان من حق الدولة التي

يتم التجاوزعلى حقوقها ان تثير الموضوع في المحافل الدولية المختصة لمنع استمرار ذلك التجاوز.

الفصل الثاني- الموارد المائية والواقع الاقتصادي والتكنولوجي لدول حوض وادي الرافدين :-

من اجل البحث في معالجة حالة تدني معدلات التدفق المائي وبلوغ تقسيم عادل لمياه نهري دجلة والفرات بين دول حوض وادي الرافدين عن طريق اقامة علاقات تعاون اقتصادي وفني مشترك وطرح فرص استثمار واستفادة متبادلة للتطور ومنع الاستحواذ على حقوق الاخرين ، لابد من الوقوف على الامكانات الاقتصادية الطبيعية والتكنولوجية لكل بلد من بلدان الحوض(وفي ضوء المتوفر والمعلن من المعلومات) لتحديد افاق التعاون الممكن الاستفادة منها من قبل باقي دول الحوض وكما يلي:-

المبحث الاول - الواقع الجغرافي والاقتصادي والتكنولوجي لتركيا :-

تبلغ مساحة تركيا بحدود 779 الف كم^2 ويبلغ عدد سكانها بحدود(69)مليون نسمه بحسب احصاءات عام 2004 [1] وهي كحليف سابق لالمانيا وخاضت بجانبها حربين عالميتين ولامتلاكها مقومات عديدة للتطور والنمو ولقربها من اوربا وللشوط الصناعي الكبيرالذي قطعته، فهي تعد متقدمة على كافة دول غرب اسيا، الا ان تركة الحروب العالمية ، وعدم امتلاكها للموارد الطبيعية من الطاقة والمعادن فانها كحكومات وشعب عانت الكثير من الظروف الاقتصادية الصعبة من اجل استثمار امكاناتها الزراعية والصناعية وتشييد البنية التحتية وبناء السدود والخزانات العديدة والكبيرة لاستثمارمياه نهري دجلة والفرات في الزراعة ولتوليد الطاقة الكهربائية التي تسعى الحكومات التركية لزيادتها من اجل استخدامها كبديل للطاقة النفطية المستوردة[2].

وتوضح الخارطة الجغرافية للاراضي التركية(2)ان معظم اراضي شرق ووسط وجنوب تركيا تتكون من سلاسل جبلية عالية وهضاب مرتفعة وهي تعمل كمصدات جيدة للرياح المحملة بالامطار كما يحيط تركيا كل من البحرين الاسود من الشمال والابيض المتوسط من الغرب والجنوب ووقوعها في خط الرياح السيبيرية الباردة مما جعلها في موقع متميز يساعد على هطول الثلوج والامطار وبمعدلات عالية في معظم اراضيها طيلة ايام السنة ،كما توضح الخارطة (3) ان الانهار تكاد تغطي معظم اجزاء تركيا على السواء وقد ساعدتها مناطقها الجبلية على انشاءالعديد من السدود والخزانات المائيه ذات القدرات والطاقات المختلفة.

منذعام1950اعتمدت برامج التنمية الاقتصادية التركية عدة ستراتيجيات في التنمية الصناعية ابتداء من ستراتيجية تصنيع بدائل الاستيراد مرورا بستراتيجية تعزيزالصادرات انتهاء بسياسة الانتماء الى المجموعة الاوربية هادفة من ذلك
وضع تركيا بين الامم المتقدمة [3] .

وقد كان للزلزال المدمر الذي اصاب اهم مناطق تركيا الصناعية في عام 1999الاثر السيىء في تدمير جزء كبير من البنية التحتية للاقتصاد التركي [4]، بعد ان شهد اثناء عقدي الثمانينيات والتسعينيات تحسنا كبيرا حيث بلغ اجمالي الناتج القومي في عام 1980 (2. 58) مليار دولار ارتفع في عام 1998 الى(6. 204) مليار دولار وبسبب الزلزال المدمر هبط في عام 1999 الى(6. 183) مليار دولار[5].

اثناء النصف الثاني من القرن العشرين تطورت العلاقات الاقتصادية العربية التركية بشكل هادئ بأستثناء بعض المواقف وبشكل خاص بعد احداث 1973 نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتفاقم المشكلة القبرصية وتحول تركيا الى الاقتصاد الحر كما شهدت صادراتها

1- المصدر نفسه،ص26.

2- طيب عثمان الدوري،العلاقات الاقتصادية العراقية التركية،رسالة دكتوراه مقدمه الى مجلس كلية الادارة والاقتصادغير منشورة،الجامعة المستنصرية،2002،ص123.

3- يوسف ابراهيم الجهماني ،زلزال في تركيا ،دار حوران،دمشق،2000 ،ص53 .

4 - طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، مصدرسبق ذكره، ص68 .

5- اندرو فنكل و نوكهت سبرمان ،تركيا المجتمع والدولة،بيت الحكمة ،بغداد 2002 ،ص283 .

الى العراق اثناء المدة80-1989زيادة كبيرة حيث بلغت 34% من اجمالي صادراتها الى الدول العربية كما بلغت استيراداتها من العراق 51% اجمالي استيراداتها من الدول العربية اثناء المدة نفسها[2] وبشكل موجز نبين [3] :-

1- بلغ اجمالي صادرات تركيا اثناء المدة 1980 – 1989 بحدود 75.1 مليار دولار منها الى الدول العربية 19 مليار دولار .
2- بلغ اجمالي واردات تركيا خلال الفترة 1980 – 1989 بحدود 112.4 مليار دولار منها من الدول العربية 24 مليار دولار منها من العراق 12.3 مليار دولار ومن سوريا 0.13 مليار دولار.
3- بلغت قيمة عقود شركات المقاولات التركية مع دول العالم اثناء المدة 1980- 1988 بحدود 120.5 مليار دولار منها مع الدول العربية 119.3 مليار دولار ومع العراق 33.6 مليار دولار .

4- بلغت قيمة الاستثمارات الاجنبية في تركيا اثناء المدة1985–1992 بحدود 8.9 مليا ر دولار منها استثمارات عربية بمبلغ 540 مليون دولار وعراقية بمبلغ 44 مليون دولار و سورية بمبلغ31 مليون دولار .

5- لقد شهد الاقتصاد التركي في العقد الاخير تطور كبير اذ ارتفع الدخل القومي التركي من 123 مليار دولار في عام 2002 الى300 مليارد ولار في عام2005 وارتفع متوسط نصيب الفرد من2500 دولار الى 5000 دولار اثناء المدة نفسها ،وارتفع اجمالي الصادرات من 36 الى 73 مليار دولار اثناء المدة نفسها، وفي عام 2007 ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا والعراق الى 3.5 مليار دولارومع سوريا ارتفع الى 1.8 مليارد ولار ومع ايران ارتفع حجم التبادل التجاري الى5503 الى مليون يورو (3).

خارطة (2) جغرافية الأراضي التركية.

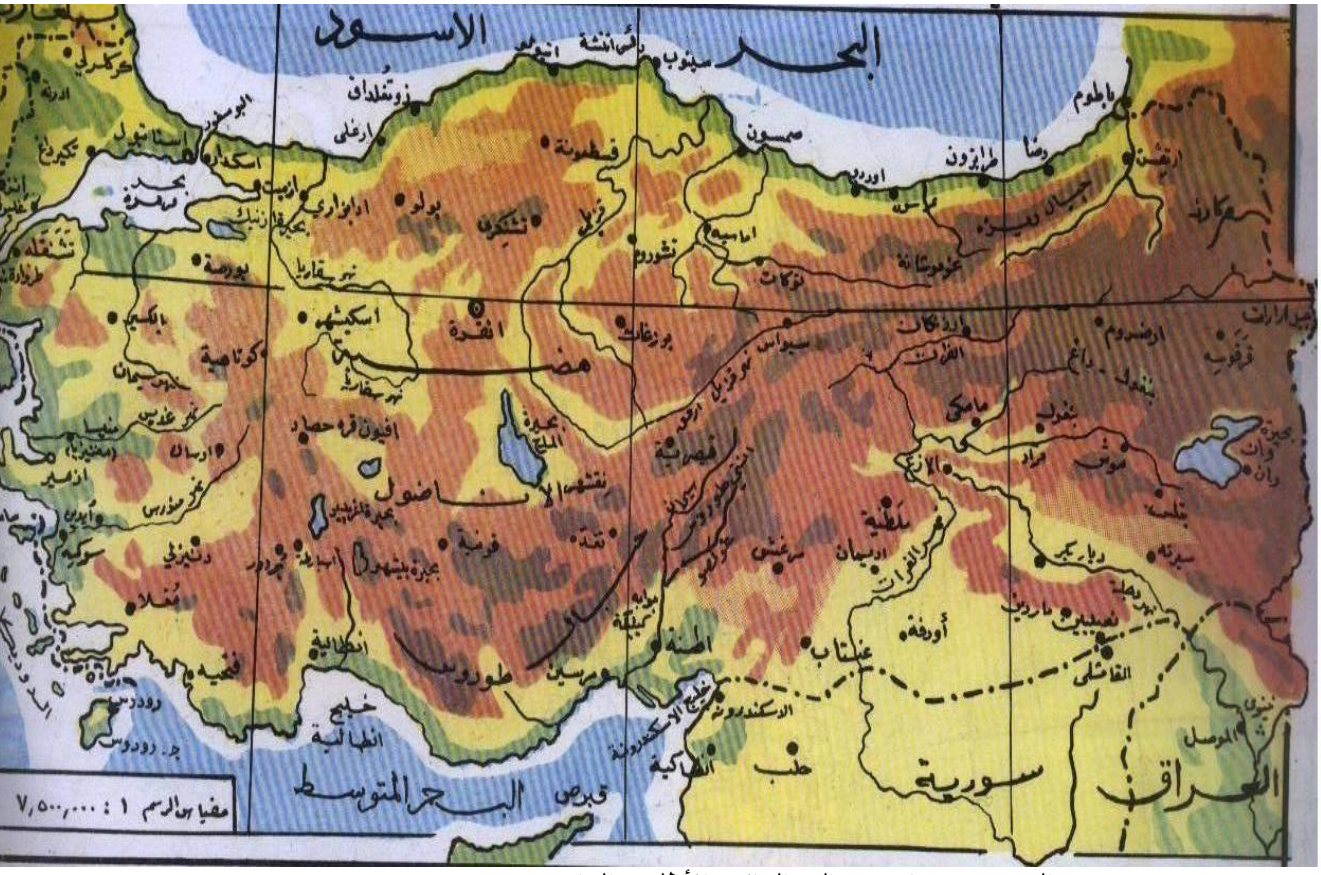

المصدر :صادق صالح العاني،الأطلس العام ، 2001 ،ص42.

1- جلال عبد الله معوض،المصدر السابق،ص98.

2-جلال عبد الله معوض،مصدر سبق ذكره،الصفحات،93،94،104،109.

3-شبكة الانترنت (IFS)بيانات عن الاقتصاد التركي.

(3)خارطة انهار تركيا

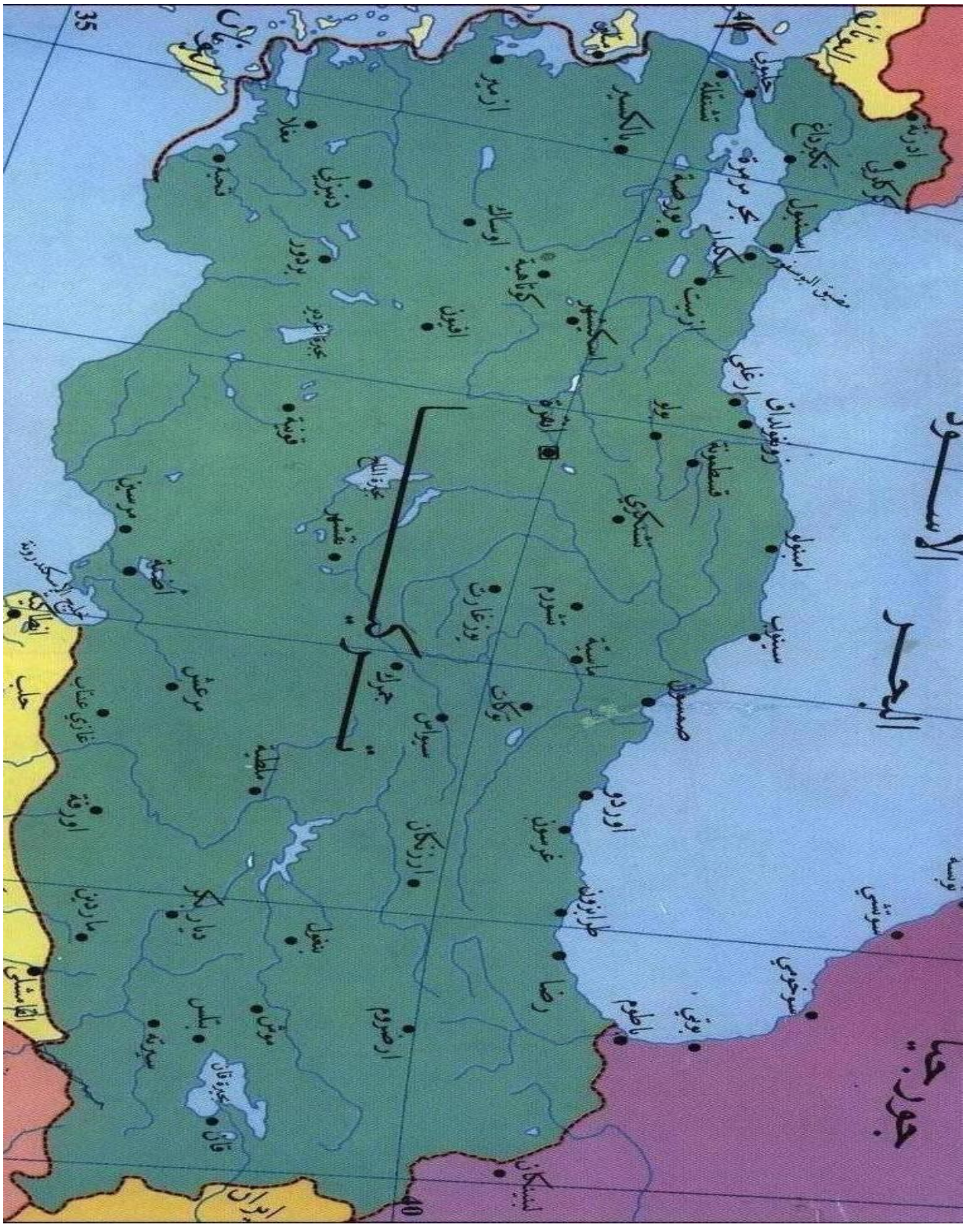
البحر الأسود
جورجيا
تركيا
اسطنبول
ازمير
انقرة
قونية
سيواس
ارزنجان
ارضروم
وان
بتليس
ديار بكر
ماردين
اورفة
حلب
غازي عنتاب
مرعش
ادنة
مرسين
انطاكية
سامسون
اوردو
طرابزون
رضا
باطوم
بوتي
سوخومي
سوتشي
نوفوروسيسك
ازمير
بورصة
ازميت
اسكيشهير
كوتاهية
افيون
بولو
قسطمونية
شنكري
زونغولداق
ارغلي
سينوب
بافسة
نشتة
الكسير
تكيرداغ
ادرنة
كركلرلي
بندرما
دنيزلي
بردور
اوساك
تجبة
مغلا
ازمير
الاسكندرونة
ايران
العراق
سوريا
ارمينيا
ابخازيا

المصدر : مازن مغايري ، موسوعة أطلس العالم ، دار الرضوان،2004 ، ص60.

المبحث الثاني - الواقع الجغرافي والاقتصادي والتكنولوجي لايران :-

تبلغ مساحة ايران بحدود1468الف كم2 ويبلغ عدد سكانها بحسب تقديرات عام 2008 بحدود 60 مليون نسمة وتتكون معظم اراضيها الشمالية والغربية من سلاسل جبلية يكثر فيها هطول الامطار ومعظم اراضيها في الوسط والجنوب من صحاري قفار يندر سقوط الامطار فيها.وتتمركز معظم انهار ايران في المناطق الشمالية والغربية والتي ينحدر قسم كبير منها ليدخل الاراضي العراقية فيما تنحدر باقي الانهار الى مناطق اذربيجان وبحر قزوين. وتوضح خارطة (4) اهم الانهار في هذه البلاد الكبيرة نسبيا حيث يعتمد نسبة كبيرة من السكان على مياه الابار[1]. ومن الانهار المهمةالتي تنبع من ايران وتدخل الى العراق هي بعض روافد نهري الزاب الاعلى والزاب الاسفل ونهر عباسان ونهر قورة تو وبعض روافد نهر ديالى ونهر دويريج ونهر الطيب (وسابقا كانت تدخل الى العراق مياه انهارالوند والكلال وسيروان وكنجان جم التي انقطعت مياهها عن العراق بعد ان شيدت عليها ايران سدود تخزينية بعد عام 1959 لاستثمارها داخل اراضيها) كما شيدت ايران سدودا على انهار الكرخة الذي يصب في هور الحويزة والكارون الذي يصب في شط العرب [2] .

يعتمد 80% من الاقتصاد الايراني على النفط والغاز حيث تعد ثالث اكبر دولة نفطيةفي العالم من حيث الاحتياطي النفطي المثبت والذي يقدر ب 89.7 مليار برميل وهي اكبر ثاني دولة في العالم من حيث الاحتياطي من الغازحيث يقدرباكثر من 23 تريليون م^3 . كما يتوفر لديها العديد من الخامات الطبيعية والمستغلة بشكل جزئي جدا مثل الحديد واليورانيوم والنحاس والرصاص والفحم الحجري والزنك والكروم والفوسفات والمنغنيز والبوكسايت والانتيموني والقصدير والمرمروخامات اخرى عديدة[3]. وتعد ايران من الدول التي قامت فيها حضارات قديمة وامبراطوريات واسعة الا ان التحولات السياسية المتعددة والصراعات الاقليمية حالت دون بلوغها مصاف الدول المتقدمة.وتسعى ايران حاليا الى تنفيذ خطط تنموية طموحة لتحقيق الاكتفاء الذاتي حيث تحقق لها اثناء الثلاثين سنة الاخيرة تقدم ملموس في مختلف المجالات وبشكل موجزنوضح مايلي [4]:-

1- في عام 2004 بلغ الناتج القومي الاجمالي الايراني 154 مليار دولار ارتفع في عام 2005 الى170 مليارودولار وارتفع معدل الدخل الفردي من 2300 دولار/ سنوياً الى 2537 دولار/سنويا اثناء نفس المدة.

2- في عام 2000 كان اجمالي صادرات ايران26.9 مليار دولار ارتفع في عام 2004 الى 40.9 مليار دولار منها الى تركيا 1.8 مليار دولار . وبلغ اجمالي وارداتها في عام 2000 بحدود14.3 مليار دولار ارتفعت في عام 2004 الى 38.3 مليار دولار منها من تركيا 0.9 مليار دولار.

3- لا تتوفر بيانات حديثة عن حجم التبادل التجاري بين ايران وكل من العراق وسوريا .

4- تبلغ حصةايران في منظمةالاوبك 3.5 مليون برميل يوميا وتبلغ صادراتها من الغاز بحدود 80 مليار م^3/سنويا ويؤشرذلك الموقف المالي الجيد لايران ومقدار قدرتها الاقتصادية التي تساعدهاعلى النمو السريع ولكونها بلد واسع نسبيا وفيها كتلة بشرية كبيرة فهي بحاجة ماسة الى اقامة علاقات تعاون اقتصادي وتكنلوجي لاستثمار ثرواتها الطبيعية المتنوعة .

1- فاضل عباس جبار المحمداوي،المجال الحيوي للاقتصاد الايراني ،اطروحة دكتوراه ، غير منشورة،مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية،الجامعة المستنصرية ،2006، ص56.

2-المصدرالسابق،ص60.

3- IMF.Direction Of Trade statistics your book 2005. P.259 -260 **موقع الانترنت ،الاستراتيجية ، الاتجاهات والابعاد الاقتصادية للازمة النووية الايرانية2006 ، ص 185 .**

4- فاضل عباس جبار المحمداوي،مصدر سبق ذكره،ص 57.

خارطة (4) جغرافية الاراضة الايرانيةواهم الانهارفيها

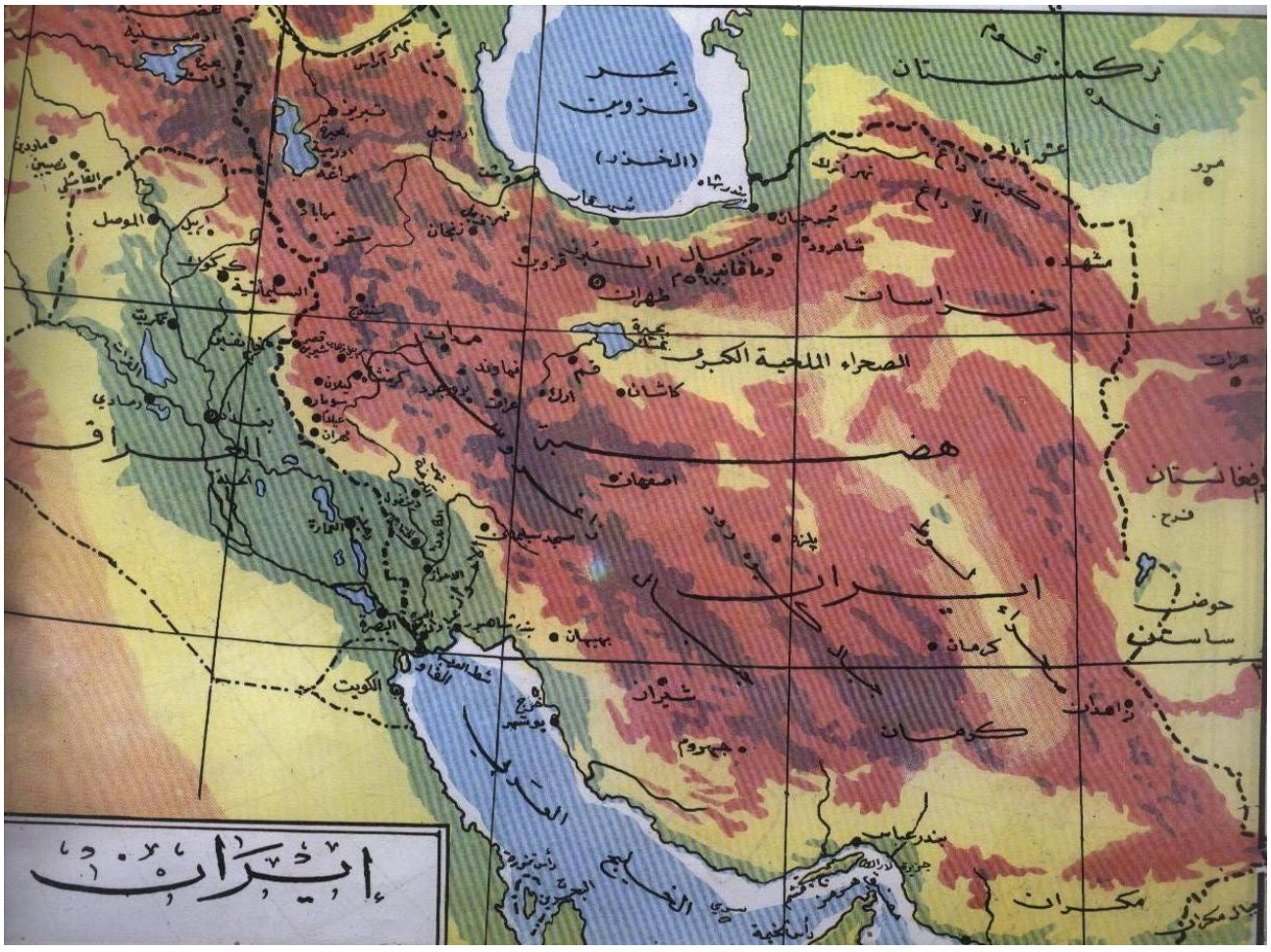

المصدر : صادق صالح العاني ، الاطلس العام ، عام 2001 ، ص42.

المبحث ا لثالث -الواقع الجغرافي والاقتصادي والتكنولوجي لسوريا :-

تقع سوريا غرب قارة اسيا جنوب تركيا وغرب العراق وتبلغ مساحة اراضيها بحدود (185) الف كم ^{2} ويبلغ عدد سكانها بحسب تقديرات عام 2008 بحدود 20 مليون نسمة وتحيطها من الشمال والغرب سلاسل جبلية عالية تكثر فيها الامطار شتاء وتتراوح معدلاتها بين 1000و1400ملم سنويا وتتشكل فيهاالانهاربشكل واسع نسبياوتتركز فيها المجموعات السكانية ،وتشكل الهضاب والاراضي المرتفعة معظم مناطقها الوسطى والجنوبية وتكون معدلات الامطار فيها بحدود400و1000 ملم سنويا وتقل عن100ملم سنويا في مناطقها الشرقية والجنوبية الشرقية حيث تحتل هضبة تدمر الصحراوية الجافة بحدود 50% من الاراضي السورية (ولعدم وجود معلومات رسمية معلنة عن الامطارفي سوريا عرضنا الخارطة (5)التي توضح معدلاتها بحسب المناطق المبينة فيها). ويعتمد القطاع الزراعي السوري بشكل اساسي على مياه نهر الفرات الذي يجري داخل سوريا مسافة680 كم ومياه بعض الانهار

الكبيره مثل نهر الخابور وروافده ونهر العاصي وروافده وبعض الانهارالمتوسطة مثل انهارالبليخ وعفرين وجغجغ وقويق وبردى والكبيرالشمالي والساجوروالاعوج والكبير الجنوبي واليرموك والسيبراني وبانياس الساحل وانهار اخرى صغيرة . ومن المهم ان نوضح بان نهردجلة يشكل حدود بين تركيا وسوريا لمسافة 38كم قبل دخوله العراق وهناك نوايا جدية معلنة لدى سوريا للاستفادة من مياهه لارواء اراضي في مناطق الحسكة ودير الزور.

خارطة (5) معدل الأمطار في سوريا

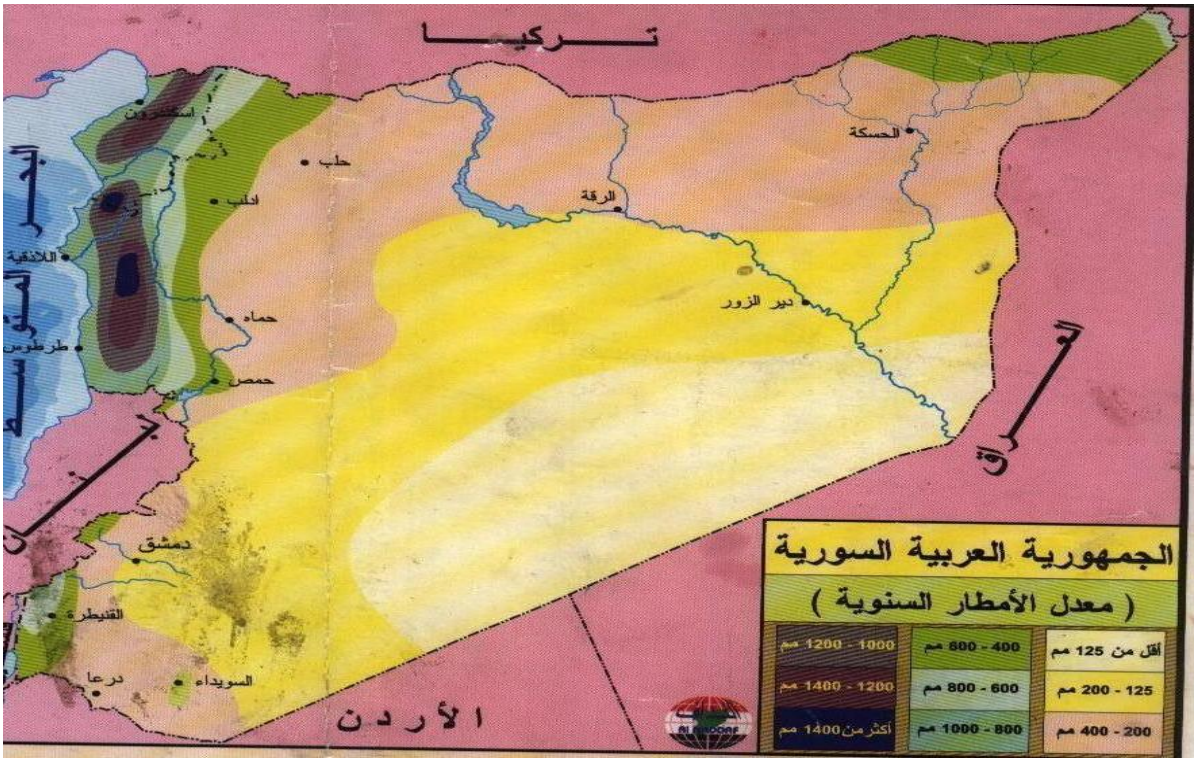

المصدر : الدكتور نزار النداف ،مصور الجمهورية العربية السورية ،عام2001 ،ص2.

كان الاقتصاد السوري اقتصاد زراعي 100% وبعد نيل الاستقلال في عام 1946 اخذت سوريا تخطو خطوات بطيئة باتجاه التصنيع وبشكل خاص في الصناعات الغذائية والنسيجية لان الاقتصاد السوري يفتقر الى الموارد الطبيعية ماعدى الفوسفات والملح والاسفلت في حينه. وفي عقد الستينيات اخذت الصناعة الفوسفاتية تبدأ بالظهور والتطور كما كان لظهور النفط والغاز بشكل محدود خلال عقد السبعينيات الاثر الكبير في تطور الاقتصاد السوري وزيادة الناتج القومي الاجمالي،كما نشأت في سوريا في نهاية القرن العشرين بعض الصناعات الغذائية والادويةوالزيوت النباتية وحلج الاقطان والغزل والنسيج القطني والصوفي والحرير الصناعي وصناعة مواد البناءوالاصباغ والاسمنت والمواد الخزفية والزجاج والصناعات

المعدنية الحديدية والنحاسية والجرارات والالات الزراعية والاجهزة المنزلية والاسمدة والصناعات المطاطية واطارات السيارات وصناعات عديدة اخرى كما تحقق في الربع الاخير من القرن العشرين مايلي(1) :-

1-ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من 3. 5 مليارد‌ولارفي عام1975الى8. 16مليارد‌ولارفي عام 1999 وارتفع معدل الدخل الفردي من 706 دولار الى938 دولار/سنويا اثناء المدة نفسها .

2-ازدادت اجمالي صادراتها من 8. 6 مليار دولارمجموع السنين 1973-1979 منها نفط خام 4.2 مليار دولار الى 34.9 مليار دولار مجموع السنين 1990- 1999منها نفط خام 17.7 مليار دولار.

3- ازدادت اجمالي استيراداتها من 13.3 مليار دولار الى 40 مليار دولار اثناء المدة نفسها وازدادت استيراداتها من تركيا من184.3 مليون دولار في عام 1990 الى 189.9 مليون دولار في عام 1999 ومن ايران من 32,5 مليون دولار الى36,2 مليون دولاراثناء المدة نفسها.

1- د. عز الدين جوني،التجارة الخارجية السورية خلال ربع قرن الماضي دار الرضا للنشر دمشق ،2001،ص6.

4-كما ازدادت صادراتها الى تركيا من 194 مليون دولارفي اجمالي السنين 1990-1994 الى 270 مليون دولارفي اجمالي السنين 1994-1999 .

6- في عام 2006بلغ الناتج المحلي الاجمالي في سوريا 23760مليار دولار ومعدل الدخل الفردي1760 دولارواجمالي الصادرات10580مليار دولار واجمالي الاستيرادات 1554مليار دولار[1].

مما تقدم يتضح ان الاقتصاد السوري لايزال في بداية نموه وهو بحاجة الى امكانيات ووقت كبيرين للنهوض بالدخل القومي ودخل الفرد .ومن المهم ان نشير الى ان اعتماد الاقتصاد السوري على القطاع الزراعي بشكل كبير ساعد على التوسع في استخدام تقنيات الري الحديثة بشكل كبير.

المبحث الرابع - الواقع الجغرافي والاقتصادي والتكنولوجي للعراق :-

يقع العراق غرب قارة اسيا بين كل من ايران وتركيا وسوريا والاردن وتبلغ مساحة اراضيه بحدود 434 الف كم2 ويبلغ عدد السكان حسب تقديرات عام 2005 (27.96) مليون نسمة منهم 66.1% سكان حضر و33.1 سكان ريف[2].ولغاية منتصف القرن العشرين كان الاقتصاد العراقي يعتمد على الزراعة والتجارة بشكل كامل وبعد ذلك اخذ بالتحول تدريجيا نحو تصديرالنفط الخام ونحوانتاج المنتجات النفطية ،حيث يمتلك العراق احتياطي نفطي كبير جدا و(خزين كبيرمن الغاز الطبيعي غير مستثمر لحد الان) . كما استهدفت برامج التنمية انشاء العديد من الصناعات الاولية التي بدات ترفد بعض احتياجات البلد من المنتجات الوطنية، وقد كان للضروف السياسية التي مر بها العراق بعدعام 1980ابتداءآ من الحرب العراقية الايرانية وغزو الكويت والحصارالاقتصادي وحروب الخليج الاولى والثانية الاثر الكبير في عدم تنفيذ

برامج التنمية بالشكل الذي يتلائم مع الايرادات المالية الكبيرة التي توفرت في العراق من الصادرات النفطية، بل العكس هو الذي حصل حيث تحمل البلد جراء تلك الضروف ديون هائلة لايزال يسعى للتخلص منها ،كما نورد مايلي:-

1- في عام 2004 بلغ الناتج المحلي الاجمالي للعراق153.6 مليار دولار ارتفع في عام 2005الى 204.8 مليار دولار كما ارتفع معدل نصيب الفرد ارتفع من5654 الى 7322 دولار/سنويا اثناء المدة نفسها [3] .

2- منذ عام 1995 لم يصدر العراق الى سوريا اي مادة في حين بلغت صادراته اليها في عام 2001 (87) مليون دولار،وارتفعت استيراداته منهامن1.3 في عام 1995الى106.9 مليون دولارفي عام 2001 [4].

3- في عام 1995 كانت صادرات العراق الى ايران 0.3 مليون دولار ارتفعت في عام2001 الى27.5مليون دولار،وارتفعت استيراداته منها من 0.6 الى35,8 مليون دولاراثناء المدة نفسها[5].

4- في عام 1995 كانت صادرات العراق الىتركيا عدا النفط17.1مليون دولار انخفضت في عام 2001 الى16.5 مليون دولار،وانخفضت استيراداته منها من 393.9 الى 123.8 مليون دولاراثناء المدة نفسها[6].

5- بسبب كون العراق يمتلك ثروة نفطية هائلة وتتوفر فية مقومات زراعية وصناعية جيدة وكتلة بشرية مناسبة فان الاقتصاد العراقي له القدرة على التطورالسريع ، كما يمكنه ان يلعب دور مركزي في تطوير اقتصاديات المنطقة فيما اذا تم التوصل الى حالة من التعاون والتكامل الاقتصادي مع باقي دول الحوض .

مما تقدم يتضح ان دول الحوض متفاوته في مقوماتها الاقتصادية وثرواتها الطبيعية وامكاناتها التكنولوجية بشكل جعلها بحاجة الى بعضها البعض من اجل التكامل وتوطيد اواصر التعاون التجاري والفني اكثر من اي مجموعة دولية اخرى كما ان امكانات تركيا التكنولوجية وحاجتها الى الطاقة النفطية يسهل اشراكها في عملية التعاون التكنولوجي لخدمة باقي بلدان الحوض لابعادها عن طموحاتها الاستحواذ ية على مياه دجلة والفرات .

1- شبكةالانترنت(IFS) بيانات عن الاقتصاد السوري.
2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،تقرير الإحصاءات البيئية ،المصدر السابق ، ص22.
3- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي،السلسلة الزمنية للاستيرادات والصادرات،2005ص10و36.
4- المصدر نفسه ،ص،10و36.
5- المصدر نفسه ،ص،10و36.
6- المصدر نفسه ص 10 و 36 .

الفصل الثالث:- وسائل التعاون الاقتصادي بين دول الحوض لمعالجة مشكلة المياه :-

مما تقدم يتضح ان المسيرة السياسية بين دول الحوض لم تكن تجري بالشكل الذي يخدم مصالحها مجتمعة رغم متانة وقدم الاواصر الجغرافية والتاريخية والدينية وحقوق الجوار والمصالح الوطنية والاقليمية المشتركة. اضافة الى ان كافة اقتصاديات دول الحوض هي بالاصل اقتصاديات زراعية، وسعي هذه الدول للتوسعفي الاتجاهات والنشاطات الصناعية فانها تبقى بحاجة ماسة الى المياه وبشكل واسع ومتزايد بسبب الزيادة السكانية وتوسع احتياجاتها الحضارية، باستثناء تركيا حيث تميزت وتقدمت على باقي دول الحوض زراعيا وصناعيا وتكنولوجيا بحيث اثبتت قدرتها اثناء الربع الاخير من القرن الماضي من ان ترفد العراق ودول المنطقة بكم هائل من المنتجات الزراعة والصناعية ذات الجودة العالية كما استطاعت ان تدخل في منافسات عديدة مع دول اخرى متقدمة لتحصل على عقود تنفيذ تكنلوجية متنوعة مما يؤكد تفوقها وقدرتها على المساهمة في تطوير البنية التحتية للدول المذكورة . كما لوحظ مقدار تقدمها التكنولوجي وصناعتها الثقيلة عن طريق معروضاتها المتميزة في المعارض التي اقيمت في العراق ودول الخليج وفي مختلف المجالات، شأنها شأن اي دولة اوربية متقدمة ، مما يدلل على امكانية فتح افاق للتعاون التكنولوجي والتجاري وبموجب اتفاقيات مشركة بعيدة المدى معها اومع كافة دول الحوض بشكل موحد،عند ذلك يمكن الزامها بالاعتراف بالحقوق الكاملة للعراق وسوريا في مياه دجلة والفرات وبشكل دائم لان مايهم تركيا هو المردود المادي وتصريف بضائعها وتطوير اقتصادها بشكل مستمر، ويكون ثمن ذلك هو الماء الفائض عن حاجتها ، اوبموجب اتفاقات ثنائية مع كل بلد على حده وفق الاهداف التي يتم الاتفاق عليها، لان المنافع المتبادلة تدفعهم الى المحافظةعلى استمرارها وهو عكس ما حصل بين كافة دول الوادي من ندية وتناحر وقطيعة سياسية وتعامل بالضد وعدم اخذ رغبة الدول المجاورة او الشريكة عند التخطيط لاستثمار المياه المشتركة، وكل ذلك كان تمهيدا لما وصلت اليه حاليا ، حيث يبلغ الخزين المائي التركي اكثرمن 100 مليار م^3 وهو يزيد عن حاجتها الفعلية اضعاف المرات ويتعرض العراق الان الى جفاف وعطش .

ان بناء علاقات اقتصادية وفنية مع اي دولة هو عمل سياسي واقتصادي على درجة كبيرة من الاهمية ويحتاج الى تخطيط مسبق ودقيق من اجل الاحاطة الشاملة بكافة الجوانب والمصالح الدولية العالمية والاقليمية ليكون بناء رصين لامد بعيد .وان المحافظةعليه يتطلب دقة في التنفيذ لانه يمس المصلحة العليا للبلد ويجب ان نحرص عليها مثلما تحرص الدول الاخرى على الاستفادة من تعاملاتها وعلاقاتها واستغلال ثرواتها الوطنية والفرص التي تتاح امامها .

ان نوع العلاقة المنشودة مع باقي دول الوادي تحكمها الظروف السياسية والاقليمية والدولية التي تحكم المنطقة في الوقت الحاضر لان هناك دعوات مختلفة وتحت مسميات عديدة (الشرق اوسطية والشرق الاوسط الكبيروغيرها من اجل اهداف سياسية مشبوهه) وان هناك

جهات عديدة لاترغب في انشاء اي تكتل اقيليمي مالم يكن لها دور او رأي فيه كما ان بعض الدول لاترغب في اي عمل سياسي او اقتصادي يساهم في احداث اي تغيير في امكانيات اي دولة من دول المنطقة او اقامة اي تعاون اقتصادي معها لذلك يتطلب التحرك بشكل هاديء ودقيق من اجل بلوغ افضل صيغة ((ثنائية اورباعية)) لخدمة البلد والمنطقة ما استطعنا الى ذلك سبيلاً حفاظاً على حقوق العراق ومستقبل الاجيال القادمة . لـذا ومن اجـل تحديد مجالات واتجاهات وبدائل التعاون والتكامل الممكنة لابد من الوقوف على اهم موجبات هذا التعاون .

المبحث الاول- موجبات التعاون الاقتصادي بين دول الحوض:-

تاكد وبشكل واضح ان حالة الاستحواذ على المياه التي شهدتها منطقة وادي الرافدين والتي بدات في ستينيات القرن العشرين كانت لها اسبابها السياسية والاقتصادية ،وقد ساعد على تنفيذها بعض دول الوادي وهو الذي تضرر من نتائجها،وان كانت النتائج السلبية التي وصلت اليها المنطقة في الوقت الحاضرهي صعبة نسبيا ويمكن حلها او السيطرة عليها، فان المستقبل القريب يخفي امورا اشد واعقد ان لم يتم التصدي للمشكل المائي بشكل جذري وعاجل، لان حجم الاحتياج المائي في المستقبل القريب سكون اكبر وستكون النتائج اشد قسوة على الجيل القادم والاجيال التي تلية لذلك يتوجب على كافة دول الوادي عموما وعلى المتضررين من النتائج خصوصا ان ياخذوا ماحصل على محمل الجد وان يتدارسوا اسباب المشكلة بشكل جذري وان يسعوا الى طرح الحلول الي تقي مستقبل المنطقة مساويء الازمات فيما لو استفحلت .وفي ضوء ماتقدم فان الحلول لاتزال في متناول اليد .ومن اجل الوقوف على بعض الحلول الممكنة نقف في ادناه على اهم استنتاجات البحث.

الاستنتاجات:-

1- ان لتركيا كل الحق في الاستفادة من مياه الأنهار التي تنبع أو تتكون في أراضيها على ان تأخذ بنظر الاعتبار حقوق الدول المشتركة معها في مياه تلك الانهار.
2- ان مساعي العراق وسوريا لدى المنظمات الدولية ذات الشأن بالموضوع كانت دون المستوى المطلوب كما ان اهتماماتهم بالعلاقات الاقتصادية مع تركيا كانت عشوائية مما ادى الى تمادي تركيا في سعيها لانجاز مشاريعها الاستحواذية الى نهاية الشوط وايصال العراق الى حافة الكارثة باستنفاذ خزينه المائي تدريجيا.
3- من متابعة المفاوضات الجارية بين الاطراف الثلاثة تبين ان العراق يحتاج الى جهود وضغوط اشد على تركيا للحصول على حقوقه كما فعلت سوريا التي حصلت على كامل

احتياجها المائي تقريبا لان ماحصل للعراق من اضرار دليل على ذلك وقد يعود سبب ذلك الى الظروف السياسية التي مر بها البلد .

4- ان العراق حالياً في وضع مائي حرج للغاية مما يتطلب السعي بشكل علمي واقتصادي دقيق لمنع وقوع كارثة بيئية سيما اذا ماستمرت حالة الانحباس المطري لمواسم اخرى .

5- ان سوء العلاقات بين العراق وسوريا ادت دورا سلبيا في مساعي تركيا للسيطرة الكاملة على المياه .

6- لقد كان للوضع السياسي بين العراق وايران الاثر الكبير في عدم تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين وبالتالي قيام ايران بقطع جريان العديد من الانهرالى العراق .

7- ان مخططات تركيا المائية كانت واضحة ومعلنة وان الهدف الاقتصادي والسياسي واضح فيها من تعاونها المستمر مع اسرائيل او من اعلان بعض قادتها بأمكان بيع كميات من المياه الى الاردن والسعودية ودول الخليج واسرائيل وكانت تلك التصريحات تثير كل من العراق وسوريا باتجاه مضاد ولا تدفعهم للتفكير في الاستفادة من حاجة تركيا الى تبادل المنافع الاقتصادية والتكنلوجية وبناء علاقات اقتصادية تخدم كافة الاطراف .

8- من كل المعطيات التي اثارتها تركيا باتجاه خزن المياه للاغراض الزراعية مع قدرة مواردها المائيةعلى التجدد السنوي فان ما تم انجازه في تركيا في مجال بناء السدود والخزانات وانفاق مبالغ هائلة تفوق امكاناتها الذاتية كل ذلك كان من اجل توفير مورد مادي دائم لتركيا ولو ادى ذلك لايذاء الاخرين.

9- لو كان شركاء تركيا في المياه دولا قوية عسكريا لما تمادت لان تبلغ في هذا المشروع الى اخر مداه.

10- استطاعت تركيا من استخدام السدود لاغراض توليد الكهرباء وبسعات تفوق اضعاف حاجتها الداخلية مستهدفة بيع الفائض منه الى الدول المجاورة، علما ان (الماءيدخل في التوليد كما يدخل في تبريد المحطات التي تعمل حراريا) وان العراق في اشد الحاجة لشراء الكهرباء منها في الوقت الحاضر بسبب عدم كفاية المياه الواردة لهذا الغرض.

11- ان حاجة العراق وسوريا الى الامكانات الاقتصادية والتكنولوجية التركية كبير من اجل التنمية كما ان تركيا

بحاجة ماسة لهذين السوقين الكبيرين من اجل تسويق منتجاتها الزراعية والصناعية والتكنلوجية .

12- ان عملية التحرك العلمي والدبلوماسي السريع باتجاه معالجة الموضوع معالجة جذرية امر في غاية الاهمية مستفيدين من الامكانات المادية لعراق وحاجته الاستيرادية سواء لاغراض الاستهلاك والانتاج او لتطوير البنية التحتية ولضمان امن مائي مستمر .

13- لاتزال تكنولوجيا تقنين المياه (تبطين الانهر ووسائل الري بالرش او الري بالتنقيط وغيرها)غير مستخدمة في العراق بالشكل المطلوب وان اساليب الهدر المائي (الري غمرا او سيحا) هي السائدة وهذا الموضوع مؤشر لدى المسؤلين الاتراك وان ولوج هذه التقنية يحتاج الى جهود ووقت كبيرين في العراق.

المبحث الثاني:- مجالات واتجاهات وبدائل التعاون والتكامل الممكنة:-

يتمثل الاساس النظري لانضواء مجموعة من الدول تحت حاكمية اتفاقية تجارية ثنائيةاو متعددة الاطراف وصولا الى اعلى مراحل التكامل بما يعرف في الادب التجاري بحالتي (تكوين التجارة)او(تحويل التجارة) (Trade Creation and Trade Divertion) والتي تقدم انموذجا يمكن عن طريقه تقييم اثر كل مرحلة تكاملية في انجازالرفاهية لاقتصادات الدول المتكاملة .والرفاهية قد تتحقق لجميع الاطراف في حالة كون مكاسب تكوين التجارة (في مجال الاستهلاك) تفوق خسائر تحويل التجارة ، وقد بينت الدراسات المتخصصة بان اثر تحرير التجارة بين الدول الداخلة في التكتل (في مجال الانتاج) قد يزيد من كفاءة توزيع الموارد او قد يتسبب العكس ، وبالتالي فانه يسهم بدور ما في انجاز الرفاهية ،هذه هي مساهمة (جاكوب فاينر1950) التي خالفت القناعات التقليدية التي تشير الى تكوين التكتل او الاتحاد الذي يمثل فقط خطوة من خطوات تحرير التجارة وانه قد يؤدي الى زيادة الرفاهية في مجال الاستهلاك حتما. وقد انبثق عن تلك التطورات في المعطيات النظرية انموذجا نظريا اضيف الى انموذجات نظرية التجارة الخارجية(1). بناء على ماتقدم ولعدم وجود مبدئية في التعامل الدولي وان العلاقات تحكمها المصالح وان العلاقات التركية على العموم تتأثر بدورها بالعوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والاخيرة هي عماد العلاقات لما تنطوي عليه من اهمية وتأثير حيث تلقي العلاقات الاقتصادية بين البلدين بضلالها على الاقتصاد التركي الذي هو المتغير التابع للاقتصاد العراقي (1) وان باقي دول الحوض تنظر الى الاقتصاد العراقي القائم على النفط بعين الاستئثار من اجل الاستفادة فأن بناء ايةعلاقة اقتصادية لتطوير دول المنطقة كفيل بان ينزع فتيل الاستحواذ على المياه لذلك نقدم التوصيات التالية التي يمكن العمل وفق اي منها وكلما كان ذلك ممكنا لما يخدم الهدف .

1- هجيرعدنان زكي امين ، الاقتصاد الدولي - النظريات والتطبيقات، دار الكتب والوثائق،2007،ص170.

التوصيات:-

1-السعي عن طريق القنوات الدبلوماسية وباسرع وقت وبمساعدة الدول الصديقة والحليفة لدى المنظمات الدولية للتأثيرعلى تركيا لاعادة فتح الحوارالجدي واعادة تنشيط عمل اللجنة الثلاثية الخاصة بالمياه لانتزاع اعتراف رسمي منها بالحقوق القانونية وقسمة المياه بشكل عادل بين الاطراف الثلاثة.

2-التنسيق مع باقي دول الحوض لعقد مؤتمر اقتصادي من اجل تدارس افاق التعاون الاقتصاد والتكنولوجي وفق نظام الافضليات وعلى اساس التعامل بالمثل .

3-استثمار الفرص السياسية لطرح الافكار والاراء التي تساعد على قيام تكتل اقتصادي اومجلس للتكامل اوللتعاون الاقتصادي والفني بين دول الحوض على غرار مجلس التعاون الخليجي.

4-عقد المؤتمرات واللقاءات المشتركة للبحث في تسهيل وتشجيع التجارة البينية بين اقطار الوادي .

5-دعوة الشركات وبيوت الخبرة في دول الحوض لعقد مؤتمرات لتبادل الخبرات والمعلومات والعمل على اصدار التشريعات التي من شأنها تسهيل العمل التجاري بين هذه الدول وفق نظام الافضلية في التعامل .

6-العمل على ربط شبكات الطرق والسكك التي تسهل وتوسع عمليات النقل بين اقطار الوادي .

7- حصر بعض انواع المشاريع التنموية في الخطط الاستثمارية بشركات من دول الحوض وعلى اسس تنافسية.

8-منح حكومات تلك الاقطار حقوق للاستثمار في بعض مجالات التنقيب اواستثمار الغاز المصاحب او الاستخراج او تطوير انتاج الابار النفطية او تطوير الطاقة الكهربائية اومشاريع الطرق السريعة اومشاريع استصلاح الاراضي اومشاريع التنقيب المائي او حقوق استثمار المعادن لآجال محددة اوانشاء مصافي نفطية ومشاريع بتروكيماوية في تركيا مثلا باموال ومواد اولية وعوائد مشتركة لربط مصالح الطرفين .

9-منح اقطار الحوض التي لاتملك مصادر نفطية جزء من احتياجها من النفط اوالغاز باسعار تفضيلية .

10- حصر استيراد احتياج السلع الغذائية والاستهلاكية والمعمرة من باقي دول الوادي قدرالامكان وباسلوب التنافس وبالمواصفات القياسية العالمية مع الاعفاء من الرسوم الكمركية و القيود الاستيرادية .

11-تدارس افاق التكامل التكنولوجي وتذليل معوقات العمل التي تواجه ذلك وفق جدول زمني محدد .

12-اشاعة روح التعاون بين دول الوادي والسعي لتوثيق اواصر التعامل البيني ومراقبة ذلك بشكل مركزي.

13-توحيد افاق العمل السياسي الخارجي والامني الداخلي للمحافظة على المصالح والحقوق المشتركة.

14-ايلاء موضوع استخدام التقنيات الحديثة الخاصة بتقنين المياه في العراق الاهتمام الازم والعمل على تنفيذها بشكل عاجل و دقيق.

15-الاهتمام بموضوع البحث عن مصادر مياه بديلة للتخفيف من الاعتماد على الوارد منها من الخارج .

1- طيب عثمان عبد الرزاق الدوري ، المصدر السابق، ص129 .

المصادر:

1- **بثينة حسيب سلمان ألشريفي ، الأمن المائي وتاثيره في التنمية الزراعية في العراق ، رسالة ماجستير ،غير منشورة، قدمت الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية ، 2006 .**
2- **فاضل عباس جبار المحمداوي ،المجال الحيوي للاقتصاد الايراني، اطروحة ،غير منشورة، دكتوراه مقدمة الى مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية ، الجامعة المستنصرية ،عام 2006 .**
3- **طيب عثمان عبد الرزاق الدوري، العلاقات الاقتصادية العراقية التركية ، رسالة دكتوراه،غير منشورة، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2002 .**
4- **د. ابراهيم احمد سعيد ،ستراتيجية الامن المائي ا لعربي ، دار الاوائل ،2002 .**
5 - **د. عز الدين جوني التجارة الخارجية السورية خلال ربع قرن الماضي، دار حوران .دمشق /2001.**

6- د.هجير عدنان زكي امين ،الاقتصاد الدولي-النظريات والتطبيقات، دار الكتب والوثائق،2007.
7- د. نزار النداف ،مصور الجمهورية العربية السورية ، 2001 .
8 - داليا اسماعيل محمد ، المياه والعلاقات الدولية ، مكتبة مدبولي ، 2006.
9- اكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي ، 2002 .
10- جلال عبدالله معوض ، العلاقات الاقتصادية العربية التركية ،مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1998.
11 - يوسف ابراهيم الجهماني ، زلزال في تركيا ، سلسلة ملفات تركية ، دار حوران دمشق ،2000 .
12 – 260. IMF.Direction Of Trade statistics your book 2005. P.259
موقع الانترنت ،الاستراتيجية ، الابعاد والاتجاهات الاقتصادية للازمة النووية الايرانية2006 .
13- اندرو فنكل و نوكهت سبرمان ، تركيا المجتمع والدولة ،بيت الحكمة ،بغداد 2002.
14- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، تقرير الاحصاءات البيئية في العراق ، 2005.
15 - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، 2005،السلسلة الزمنية للاستيرادات ،1990-2001 .
16 - وزارة الموارد المائية ،استراتيجية تطويرمصادرالمياه،2007.
17- وزارة الموارد المائية ،موسوعة دوائر الري في العراق ،2005 .
18- وزارة الموارد المائية ،مجلة عطاء الرافدين ،العدد 11 ،2005 .
19- وزارة الموارد المائية،مجلة عطاء الرافدين،الاعداد 27و28و29،2008.
20 - مازن مغايري ، موسوعة اطلس العالم ، دار الرضوان ، دمشق- سوريا .
21- صادق صالح العاني ، الاطلس العام ، بغداد ، 2001 .
22 – شبكة الانترنت (IFS).Error! Bookmark not defined بيانات عن الاقتصاد التركي .
23 – شبكة الانترنت (IFS).Error! Bookmark not defined بيانات عن الاقتصاد السوري .